انفجار بيروت أم انفجار الوحشية والضلال؟

علي الصراف
كاتب عراقي

انفجار مرفأ بيروت ترك حطاما في النفوس أكبر بكثير من حطام المباني في المدينة. والجرح لا يزال مفتوحا ليس لأن التحقيقات لم تصل إلى نهايتها بعد، بل لأن البلاد لا تزال تدور في الفراغ الأمني والسياسي والاقتصادي نفسه. وهو ما يزيد الأعباء ويضيف على الجرح ملحا.

كثيرون زاروا لبنان من بعد الانفجار، وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من بين أول الزوار. وتهشمت مساعيهم، الواحدة بعد الأخرى، فلم تفلح طبقة السياسة في التوصل إلى إقامة حكومة إنقاذ.

الأنانيات والمصالح لا تزال هي القوة الحاكمة في لبنان، وهي قوة لا تنوي أن تنزع قبضتها عن البلاد ولا عن أي بلاد تمكنت من أن تستحكم عليها بمشروعها الطائفي الثوري

وفي الذكرى الأولى للانفجار أعلن البابا فرنسيس، أن لديه رغبة "شديدة" في زيارة لبنان، حتى لكأنه أراد القول إنه لم يبق للذين تم سحقهم بدمار المرفأ والذين تم سحقهم بدمار الاقتصاد، من يمكن أن يتضرعوا إليه، إلا الله.

الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة نجيب ميقاتي، قال "إن لبنان في خطر. وإنّ لا شيء ينقذه سوى الوحدة والترفع عن الأنانيات والمصالح الشخصية".

إلا أن تلك الأنانيات والمصالح لا تزال هي القوة الحاكمة. وهي قوة لا تنوي أن تنزع قبضتها عن البلاد. ولا عن أي بلاد تمكنت من أن تستحكم عليها بمشروعها الطائفي الثوري.

التحقيق في انفجار المرفأ، لا يزال أبعد من أن يكون قادرا على تقديم إجابات شافية عن طبيعة الانفجار وأسبابه، وما إذا كان حادثا، أو عملا متعمدا. كما قد لا يقدر على الغوص في الرواية الحقيقية لمجيء السفينة "روسوس" التي حملت 2750 طنا من نترات الأمونيوم، أو أصلها وفصل مالكيها الحقيقيين، ولا كيف جاز أن تبقى تلك الكمية الضخمة من المتفجرات في المرفأ لنحو ست سنوات، ولا أين ذهبت أطنان منها خارج المرفأ، ومن كان الطرف المستفيد، وكم بقي منها لكي يتفجر.

وهي أسئلة ليست أقل أهمية من معرفة المسؤولين عن الإهمال، والذين آثروا الصمت على التجارة السرية السوداء بين المرفأ وأصحاب المصلحة.

ولبنان لا يزال مصدوما، حتى لكأن الانفجار الذي وقع قبل عام، ظل يقع كل يوم.

الدمار الحقيقي في لبنان، لم يكن الانفجار نفسه، ولا حتى الأزمة السياسية والاقتصادية التي أدخلته جهنم من أوسع أبوابها. فثمة دمار آخر، هو الذي يجيز لحزب الطائفة الأقوى، أن يتاجر بالمتفجرات والسلاح والمخدرات وأعمال الفساد الأخرى وهو يؤمن بأنه يملك كل الحق.

الدمار الحقيقي إنما وقع في تلك الطائفة التي تقف وراء الجريمة، بكل أنماطها، وهي تعتقد أنها تفعل ذلك لخدمة حقوقها ومصالحها، ولو على خراب البلد الذي تعيش فيه. وهو ما يكشف عن أن هناك دمارا أخلاقيا، يدفع ثمنه الجميع، أسوأ بكثير من كل دمار آخر.

انفجار مرفأ بيروت، كان بوسعه أن يهز الضمائر في كل أرجاء العالم. كان بوسعه أن يتسبب بالرعب في كل أرجاء لبنان. كان بوسعه أن يثير تعاطف مئات الملايين من البشر، وشفقة حكوماتهم التي تقدمت لتتبرع بمئات الملايين من أجل أن توفر القليل من المواساة. إلا أنه لم يكن سببا لكي تذرف تلك الطائفة دمعة على ما حصل، رغم أنها تعرف أن نترات الأمونيوم هي جزء من تجارة الجريمة التي يمارسها حزبها الثوري.

هذه الطائفة، بمعناها السياسي، وليس بالضرورة بمعناها الوجودي، هي الانفجار. إنها هي الجريمة التي أمكن أن تمرر، من تحت أنف مشروعها الثوري، كل جريمة أخرى.

ألبنان في الجحيم؟ إنه جحيم النفس التي جعلت من دمار البلد، سبيلا للحياة. ويا لها من "حياة". إنها إلى الموت أقرب بكثير. إنها قبر الوجود نفسه، حتى لكأنها دعاء بأن أحدا لن ينجي لبنان منها إلا الله.

وهي طائفة القبح في كل مكان آخر. ثقافتها القائمة على ادّعاء المظلومية هي أصل الجريمة وأولها، لأنها هي التبرير الذي سمح بارتكاب أبشع الجرائم بحق مواطنين آخرين اكتشفوا فجأة أن لهم عدوا من أنفسهم، تحوّل إلى وحش كاسر؛ وحش لا يرعوي، ففي وحشيته لا وجود لأيّ قيم ولا أخلاقيات، ولا أيّ اعتبارات إنسانية أو حتى منطقية.

نترات الأمونيوم التي صدّرها الحزب الثوري إلى سوريا تحولت إلى "براميل متفجرة"، لكي تقول الكثير عن تلك الوحشية وعن طبيعتها البدائية.

وفي النزاع الذي تلبّس، لا تعرف كيف، لبوسا طائفيا في سوريا، أصبح من الجائز أن يُقتل أكثر من نصف مليون إنسان، ليس لأنهم انتفضوا ضد الطغيان، بل لأنهم من أنساب معاوية ويزيد. والمساكين لا نسب لهم فيهما على الإطلاق. ولكن ثقافة القبح التي تجيز كل شيء، كان بوسعها أن تُجري كل ما تشاء من تعديلات حتى على الأنساب.

هناك قرآن آخر، وتاريخ آخر، ونظام مفاهيم آخر، يجعل ثقافة تلك الطائفة تعبيرا ثوريا عن الاستعداد لكل بشاعة وقبح، لأنها تملك التبرير، بمقدار ما تملك المغفرة.

اقتل، اسرق، اغتصب، افعل كل ما شئت، فثمة من سوف يتكفل بالشفاعة لك، طالما أنك ترتكب جرائمك انتقاما من التاريخ الآخر، والوجود الآخر والقرآن الآخر. وهو وسيطك عند الله. وحيث أنك "مظلوم"، فذلك ما يجيز لك أن تظلم عندما تستطيع.

ولقد استطاعوا في العراق، استطاعتهم في اليمن.

الثوروية لطالما كانت أداة استغناء عن القيم، من أبسطها، إلى أكثرها تعبيرا عن معنى الوجود الإنساني نفسه. ولكن الطائفية، بما أنها تعريف بديل، لم تكتف بالاستغناء، بل أضفت على تحديه الاستعداد لارتكاب المذابح ضد كل من تقدر عليه.

وحوش على هيئة بشر. يتحدثون لغتك، ويقيمون في جوارك، ويقولون لك "صباح الخير"، ولكنهم في ساعة أخرى، غير ما تعرف تماما.

أعطهم نترات الأمونيوم، وسوف يفجرون بها كل شيء يقف في الطريق. فكيف إذا أعطيتهم بلدا ليحكموه ويتحكموا بموارده؟ أفهل يستطيع أحد أن يمنعهم من الفساد، أو من نهب المال العام، أو من تخريب المؤسسات، أو التصرف كحشد من الرعاع الذين ما كان بوسع الأخلاق أن تخطر لهم على بال؟

ولا توجد وسيلة على الإطلاق تكفل منعهم. وهم يستضعفونك لأنك لا تجرؤ على ما يجرؤون. والنهب جزء من مشروعية العمل الثوري. وهو التعويض الأهم عن "المظلومية".

لقد تحول المشروع الطائفي، بفضل ثوريته ومظلوميته، إلى قنبلة تنفجر كل يوم. تسحق الملايين، وتثير التعاطف مع الضحايا حتى لتحل لهم الشفقة والصدقة، إلا أن تلك الطائفة لن تذرف دمعة واحدة، حتى لكأن ما يحدث من خلف أفعالها، يحدث في كوكب آخر.

تونس والرئيس والحكومة المصغرة

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

ينتظر التونسيون تشكيل حكومة جديدة في بلادهم كجزء من التدابير التي بدأ الرئيس قيس سعيد في اتخاذها منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي، عندما أعلن عن تجميد صلاحيات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وحل حكومة هشام المشيشي، وقام بعد ذلك بتكليف شخصيات بتسيير وزارات الداخلية والمالية وتكنولوجيا الاتصالات، ربما لأنها الوزارات الأكثر أهمية ولأن وظائفها الأكثر حساسية في هذه المرحلة بالذات.

اليوم هناك نداءات عدة موجهة للرئيس، لعل أبرزها تلك الصادرة عن الاتحاد العام التونسي للشغل بأن تكون الحكومة المنتظرة مصغرة لا يتجاوز عدد أعضائها 20 وزيرا، يكون رئيسها خبرة، وخاصة في المجالين المالي والاقتصادي، ويرسل إشارات إيجابية للتونسيين وللمانحين الدوليين، ومن الطبيعي أن تكون حكومة كفاءات وغير مسيّسة، وأبرز أولويات الرئيس سعيد ألا يكون أي من أفرادها ملاحقا بشبهات فساد.

يعتقد الرئيس سعيد أن السلطات التنفيذية في بلاده قد تشتتت أكثر من اللزوم بسبب فخاخ الدستور وعبث الأحزاب وفي مقدمتها حركة النهضة، لذلك قرر جمع تلك السلطات بين يديه في محاولة منه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهو يريد اليوم أن تكون الحكومة الجديدة تحت إشرافه المباشر، وهذا يتطلب أن يكون رئيس الحكومة من الكفاءات القادرة على الانكباب على عملها ولاسيما في ما يتعلق بالأزمتين الاقتصادية والصحية، دون النظر إلى الصراعات السياسية أو الاندماج فيها، ودون الولاء لأي طرف حزبي، وسيتولى الرئيس بنفسه متابعة أدق تفاصيل العمل الحكومي، كما سيكون عليه حشد المزيد من الدعم الخارجي، وخاصة بعد أن تلقى وعودا مهمة من عواصم عربية بدعم المالية العمومية في بلاده عبر صندوق خاص مشترك، وتمكين تونس من هبات وقروض وودائع مصرفية لتحريك دواليب اقتصادها المعطلة.

الأطراف الدولية، ولاسيما العواصم الغربية، تتفهّم مجريات الأحداث في تونس، وهي وإن أبدت حرصها على الدفاع عن الحالة الديمقراطية الناشئة، إلا أنها تمتلك ملفات مهمّة عن الفساد وسوء التصرف وغياب الخبرة والتجربة والحكمة لدى أغلب الحكومات التي تداولت على قصر القصبة خلال السنوات الماضية، وذلك كنتيجة حتمية لتعامل الأحزاب وفي مقدمتها حركة النهضة مع الحكم كغنيمة وتقاسم مصالح ونفوذ وأداة للتمكين، وليس كمسؤولية جسيمة لخدمة الشأن العام.

ولذلك كان واضحا أن أغلب العواصم الغربية، بما فيها تلك الداعمة كليّا أو نسبيا للإسلام السياسي لم تصدر مواقف منددة بتدابير الرئيس سعيد، وتتفهمه بالانقلاب على الشرعية، ولم تستمع إلى نداءات وتحذيرات الغنوشي والمقربين منه، ولا إلى افتراءات الإعلام الإخواني، واكتفت بتوجيه بعض الرسائل السرية لقصر قرطاج أغلبها يحث على التسريع في الخروج من الأزمة السياسية بوجهيها الدائم والمستجد.

أغلب العواصم الغربية بما فيها الداعمة كليا أو نسبيا للإسلام السياسي لم تصدر مواقف منددة بتدابير الرئيس قيس سعيد ولم تستمع إلى تحذيرات الغنوشي والمقربين منه ولا إلى افتراءات الإعلام الإخواني

حركة النهضة ذاتها تلقت العديد من المؤشرات سواء من داخلها أو من خارجها، ومن المجتمع الدولي، مفادها أنه من الضروري منح الرئيس فرصة لتهدئة الوضع، ولقطع الطريق أمام أي حالة انفلات أمني أو اجتماعي كما حدث خلال احتجاجات الخامس والعشرين من يوليو التي استهدفت مقارها بالذات، وكانت ستتطور أكثر لو لم ينجح الرئيس في إيقافها بالتدابير التي اتخذها، والتي أنقذ من خلالها الإخوان قبل أي طرف آخر من غضب الشارع.

استطلاعات الرأي السرية قبل المعلنة كذلك، والتي أجرتها مراكز ومؤسسات أجنبية، أعطت للحكومات صورة واضحة عن موازين القوى في تونس، النهضة اليوم في حالة ترهل وتراجع وعزلة شعبية، عكس الرئيس سعيد، الذي يبدو أنه يعرف كيف يدغدغ مشاعر التونسيين، وكيف يلامس رغبتهم في العثور على من يشعر بهمومهم وقضاياهم، وكيف يعبر عن حاجياتهم، وخاصة عندما يتحدث عن الفساد ونهب المقدرات والتلاعب بمصالح الدولة والإفلات من العقاب.

اليوم، ومن أجل أن يجسد الرئيس رؤيته الإصلاحية، يحتاج إلى فريق حكومي مصغّر، ينكب على دراسة الملفات الصعبة وإيجاد الحلول المناسبة لها، ويوفر الغطاء اللازم لملاحقة أخطبوط الفساد المتغلغل في الوزارات ومؤسسات الدولة، ويضغط من أجل تجاوز الأزمة المعيشية للتونسيين. وسيعمل الرئيس سعيد على ضمان الغطاء السياسي اللازم انطلاقا من موقعه السيادي كرئيس منتخب وكرمز للمرحلة يرفع لافتة الإنقاذ.

مبدئيا هناك جملة من المسائل الخلافية المطروحة، أبرزها أن الرئيس لن يستطيع الاستمرار طويلا في تعليق صلاحيات البرلمان، رغم الدعم الشعبي الكبير الذي يحظى به، وأن أي حكومة جديدة لا بد أن تحظى بشرعية غير منقوصة لتستطيع مخاطبة العالم والتفاوض مع المؤسسات المالية الدولية، وهو ما يعني ضرورة نيلها ثقة مجلس نواب الشعب، فتونس ورغم تدابير الخامس والعشرين من يوليو، لم تعلق العمل بالدستور، وبالتالي تبقى جميع القرارات ولاسيما ذات العلاقة بالحكم والسيادة مرتبطة بالنصوص ولو كان حولها اختلاف.

في الراهن التونسي، هناك حاجة إلى حكومة مصغرة بمعزل عن الصراعات والتجاذبات السياسية لتقود البلاد نحو انتخابات مبكرة، وهذا ما يعمل عليه الكثير من الوسطاء في الداخل والخارج، على أن يعود البرلمان للعمل في إطار محدد وبتوافقات معينة غير قابلة للتمرد عليها، وبهدف واضح وهو الانتهاء من بعض المسائل العاجلة أبرزها القانون الانتخابي. الأوروبيون يدعمون هذا الاتجاه، والجزائر تقود من وراء الستار مفاوضات هدفها بالأساس عدم إخراج راشد الغنوشي من الباب الصغير، وإنما منحه فرصة الانسحاب محفوظ الكرامة، والاتصالات الجزائرية المستمرة مع السلطات التونسية، وبين الرئيس عبدالمجيد تبون ونظيريه التركي والقطري تصب في هذا الاتجاه.

سيكون على البرلمان أن يمنح الثقة للحكومة التي سيقترحها الرئيس، ولاسيما أن قرار رفع الحصانة عن النواب سيبقى قائما، كما أن التوازنات داخل المجلس ستكون لمصلحة الرئيس والأغلبية ستنسجم مع خياراته، والإسلاميون عموما يعرفون أنهم أصبحوا بين مطرقة قصر قرطاج وسندان الشارع المتهيئ في كل لحظة للتحرّك ضدهم، وأي تحرك قادم قد يصعب التصدي له، وهو ما تدركه حتى القوى الخارجية التي كانت إلى حد قريب راعية لتجربتهم.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk